رئيس الهيئة الاستشارية غير الحكومية لمتابعة تنفيذ برنامج الرئيس

زيارات ميدانية للهيئة لتغطية كل محاور وأنشطة برنامج رئيس الجمهورية

المشترك يعيق برنامج الرئيس للمزايدة الانتخابية

حاوره : محمد طاهر

أكد الدكتور احمد عمر بامشموس رئيس الهيئة الاستشارية غير الحكومية لمتابعة تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس ان الهيئة ستباشر خلال الاسبوع الجاري النزول الميداني للتأكد من تنفيذ برنامج الرئيس.. وقال انه سيتم رفع تقارير دورية كل ثلاثة أشهر بنتائج المتابعة والتعرف على القصور والاختلالات وأسبابها ورفعها الى الاخ رئيس الجمهورية ليوجه بإجراء معالجة لأوجه القصور.

■ منذ تشكيل الهيئة الاستشارية لمتابعة تنفيذ برنامج الرئيس قبل خمسة أشهر لم نسمع عن أي تحرك للهيئة أين كانت كل هذه المدة؟

– بداية نريد أن نوضح أن الهيئة الاستشارية غير الحكومية لمتابعة تنفيذ برنامج الرئيس شكلت قبل خمسة أشهر وأخذت وقتاً كبيراً للتنظيم الداخلي لها، وإعداد برامج التقسيم والمتابعة لتنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي، وإعداد الهيكل الإداري واللوائح الخاصة بتنظيم الهيئة وعملها واختصاصات الأعضاء إلى آخره.

كما قامت الهيئة بدراسة تحليلية للمحاور الستة عشر التي تضمنها برنامج الرئيس وقسمت أعضاء الهيئة الثمانية إلى أربع مجموعات، واختصاصاتها كل مجموعة مكونة من شخصين وتوزيع المحاور عليها، بحيث أن كل مجموعة تتكفل بإعداد برامج لمتابعة التنفيذ كلٌ في مجال اختصاصه، فكانت الانطباعات منضبطة لكل مجموعة، ثم قدمت برامج من قبل المجموعات، ونوقشت ونقحت من قبل كافة أعضاء الهيئة ثم وضعت في كتاب قُدِّم لفخامة الرئيس.

وبعد إعداد البرامج تم تقسيم البرامج إلى جزأين : الأول ينفذ من تاريخ انتخاب الرئيس حتى عام٢٠٠٩م والثاني يتم تنفيذه حتى نهاية فترة انتخاب الرئيس التي هي سبع سنوات.

لا شك أن الهيئة غير حكومية تابعة لفخامة الرئيس وكان النزول الميداني يتطلب الضوء الأخضر، والأسبوع قبل الماضي أنهى الرئيس اطلاعه على آلية عمل الهيئة ،و دعيت الهيئة لمقابلة الأخ الرئيس يوم السبت الماضي وتحصلت على كافة التوجيهات القيمة للتنفيذ الفعلي، لعل أهمها إعطاء الضوء الأخضر والتوجيه لمجلس الوزراء بأن يلتقي الهيئة لكي يتم التنسيق حول آلية التعاون الكامل بين الهيئة والحكومة ليتم تنفيذ تقييم البرنامج من الناحية الفعلية والعملية،وحدث هذا في جلسة مجلس الوزراء في يوم ٢٠٠٨/١/١م والاتفاق مع رئيس وأعضاء مجلس الوزراء على التعاون، وتوجيه كل المؤسسات و المصالح التابعة للحكومة.

■ ما الذي تمخض عنه لقاؤكم بالرئيس على عبدالله صالح السبت قبل الماضي؟

– قدمنا معلومات عامة حول برامج التقييم التي أعدتها الهيئة لكل نشاط للحصول على الضوء الأخضر فنحن هيئة غير حكومية، لا تستطيع أن تفرض نفسها ما لم يكن الرئيس وجه بهذا الكلام،و هذا ما تم يوم السبت الماضي وبدأت الهيئة تأخذ قوتها ومكانتها ميدانياً والتخاطب مع الوزارات، والترحيب من الحكومة بالعمل هو ما أعطاها قوة للنزول وقدرة توجيه الأسئلة والاستفسارات.

التقييم الفعلي

■ متى ستبدءون التقييم الفعلي؟

– النشاط الفعلي للهيئة سيبدأ من هذا الأسبوع وتم الاتفاق على ذلك في اجتماع بهذا الخصوص عقدته الهيئة الأربعاء ٢٠٠٨/١/٢م وسيتم النزول الميداني وفقاً للتنسيق الذي تم مع مجلس الوزراء،والتأكد من تنفيذ الوزارات والشركات والمؤسسات التابعة للبرنامج الانتخابي، وتم التنسيق مع الحكومة حول كيفية العمل الرقابي على هذه الأشياء، وسنرفع تقارير دورية كل ثلاثة أشهر طبقاً لتوجيه فخامة الرئيس بنتائج المتابعة والرفع بالنتائج الإيجابية لما تم تنفيذه وهذه مفخرة للحكومة في ظل ما تم تنفيذه، والهيئة مهمتها معرفة ما تم تنفيذه وتحفيز ما يتم تنفيذه والإشادة به، والتعرف على القصور والاختلالات وأسبابها، والرفع بها إلى فخامة الرئيس لكي يتم التوجيه بسد هذه الثغرات وأوجه القصور.

■ كيف ستتعامل الهيئة مع برنامج يشمل جميع جوانب ومجالات الحياة وأعضائها ثمانية فقط؟

– تم التعامل مع برنامج الرئيس الذي يتضمن «١٦» محوراً وداخل كل محور عدة أنشطة، والهيئة وضعت برنامجاً لمتابعة وتقييم كل نشاط يتضمنه كل محور، فعند نزول الفريق يكون معه استمارات استقصاء للتعرف على ما تم تنفيذه ثم التعرف على الأشياء التي لم يتم تنفيذها وأسباب عدم التنفيذ مع مراعاة أن البرنامج قُسِّم إلى دفعات زمنية ولا ينفذ كله دفعة واحدة.

■ نريد توضيحاً أكثر عن آلية التعامل والتقييم؟

– إن الهيئة ستعمل ما بوسعها لكي تغطي كل النقاط والبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس تناول جميع مجالات الحياة كمعالجة شاملة وواقعية دون مزايدات سواء الأمور الاقتصادية والإدارية والمالية والتعليمية بشقيها الأساسي والعالي والمهني والأمور السياسية والدفاع والأمن وهو يغطي جميع مجالات الحياة وعندما نتكلم عن تقييم شامل يجب أن نراعي أن محاور البرنامج مرتبطة بمدة زمنية، فهناك أمور متعلقة بإصدار قوانين ويتم انجازها بسرعة مثل الفساد والذمة المالية والحكم المحلي وتشكيل هيئة الفساد والمناقصات فهذه تمت سريعاً، ولكن هناك أمور تحتاج إلى سنين عند تنفيذ البرنامج، فالبرنامج يقسم وفقاً للخطط التنفيذية والمصفوفة التي ترجمتها الوزارات ومسئولية الهيئة أنها أول مرة تتأكد من جدية المصفوفة التي عملتها كل وزارة ومؤسساتها التابعة ثم مقارنة ذلك بالفترة الزمنية التي قد تكون سنة أو نصف سنة أو أربع سنوات، فأنت عندما تبني عمارة لا شك أنك ستبنيها على مدار «٣» سنوات مثلاً فأنت لك خطط للسنة الأولى والثانية والثالثة، والبرنامج الانتخابي هو الذي ينفذ أنشطته وهو يأخذ مدة زمنية والمدة الزمنية محددة بعدد من السنوات، وكل سنة نصيب من مستوى تنفيذ هذا النشاط وسيتم التقييم على هذا الأساس والتأكد أن ما يخص هذا النشاط قد نفذ في سنة التنفيذ المحددة، وليس هناك عيوب أو قصور في التنفيذ.

الوزارات المقصرة

■ بالنسبة للعيوب والقصور هل سترفع بشفافية؟

– طبعاً وإلا لماذا شكل الرئيس الهيئة إلاّ لكي تتعرف على القصور، لابد أن يكون التقييم موضوعياً من أناس ذوي خبرة، ولكن عندما يكون القصور ناتجاً عن أمور متداخلة، مثلاً وزارة تنفذ نشاطاً معيناً وله علاقة بوزارة أخرى ولا تستطيع أن تنفذه لوحدها ولكن بالاشتراك، وهنا سيرفع كذلك بكل شفافية ووضوح، وحتى القصور سيتم التحقيق فيه ومن أي وزارة كان وتسليط الأضواء عليها، فالأساس لابد أن يكون التقييم موضوعياً، والتقييم ليس سهلاً لكي تعطي لكل ذي حقٍ حقه.

> **المظاهرات والاعتصامات محاولة لإعاقة التنمية**

مؤشرات إيجابية

■ كيف تقيمون مستوى التنفيذ حالياً على الواقع؟

– البناء لا يتم دفعة واحدة وخلال ثلاثة أشهر كنا نتتبع الخطوات الإيجابية من تشكيل لجنة مكافحة الفساد وبدأ الوزراء وكبار المسئولين يقدمون إقرارات الذمة المالية والمستويات الإدارية المطلوب منها تقديم إجراءات الذمة، وهذه مؤشرات إيجابية يليها صدور قانون المشتريات والمخازن، وطبعاً سندرس قانون المشتريات وسنضع ملاحظاتنا عليه ومنتظرين اللائحة التنفيذية ،وكذلك من ضمن ما تحقق تشكيل لجنة المناقصات المنتخبة، فهناك أمور عدة تم تنفيذها طبقاً لما وعد به فخامة الرئيس في برنامجه، وكذلك وعود الرئيس في الإصلاحات الزراعية وتخفيض البطالة ورفع المعاناة على ذوي الدخل المحدود في الجانب الإسكاني، هذه كلها مؤشرات إيجابية بدأت فعلاً في برنامج الرئيس.

> **مسئولية الهيئة التأكد من جدية المصفوفة التي أعدتها كل وزارة ومقارنتها بالفترة الزمنية**

■ كيف يمكن الربط بين مبادرة التعديلات والإصلاحات السياسية؟

الإصلاح السياسي

– في نظري الهدف الأساسي من طرح مبادرة التعديلات الدستورية هو الإصلاح السياسي متى ما وصلنا إليه وهو قمة الإصلاح السياسي، هذه المبادرة لو نظر إليها بنظرة موضوعية فعلاً وجدية وحب الإصلاح وليس لأغراض المزايدة أو غيرها، هي نضوج للإصلاح السياسي وهي قمة ما يمكن أن تتوصل إليه عملية الإصلاح السياسي.

■ برأيك كيف يمكن التفاعل معها للوصول إلى الإصلاح السياسي؟

– إن مبادرة التعديلات الدستورية التي طرحها رئيس الجمهورية للنقاش والحوار حولها تتضمن منظومة من الإصلاحات السياسية، وقد تمت مناقشتها من قبل الاكاديميين في الجامعات والمتهمين بالشأن السياسي وستسهم جامعة حضرموت بدور كبير جداً في التعريف بمبادرة الرئيس فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية المتمثلة في النقاط الإحدى عشرة التي تضمنتها المبادرة سواء الحكم المحلي ونظام الغرفتين وكوتا المرأة ولجنة الانتخابات وغيرها، وقد ساهم عدد من الجامعات والأكاديميين ومتخصصين في مناقشتها وإثرائها، والآن ننتظر دعوة مجلس النواب والشورى لمناقشتها، لأن التفاعل معها هو الطريق إلى الإصلاح السياسي الذي ننشده جميعاً، فالبناء يحتاج إلى وقت والهدم هو الذي يتم في يوم.

أصحاب أغراض

■ هناك من يقول إن التعديلات تصب في صالح الرئيس؟

– من يزعم هذا الكلام لا ينظر للأمور بعقلانية فالرئيس علي عبدالله صالح يحاول تقليص فترته على مدارين من سبع سنوات إلى خمس سنوات كيف أربطها بالرئيس، ولكن هذا الكلام لأغراض معينة وأنا أقول لك إن أصحاب الأغراض يكونون بارزين على السطح وإنما الشعب هو شعب في حاله في صناعته ونشاطاته وإنما السياسيون القلة أصحاب الأغراض يقولون ما يشاءون ويكتبون ما يريدون.

■ شهدت البلاد مظاهرات واعتصامات خلال سبعة أشهر تقريباً، هل أثرت على سياق تنفيذ برنامج الرئيس؟

– نعم أعاقت عملية التنفيذ وأعاقت التنمية بشكل عام وتمت بحجة أن هناك مطالب وحقوق اتخذت موقفاً مسبقاً من الدولة ولم ينتظر أصحابها الرد على هذه الطلبات والنظر فيها ما إذا كانت شرعية وقانونية لكي يتم معالجتها وفقاً للقانون وتدخل فخامة الرئيس بصفته الشخصية، كما تعلمون وقضى مدة طويلة وأكثر من ٥٠ يوماً في عدن وربما ينزل قريباً إلى المكلا، فالمعالجات القانونية : الرئيس يتدخل ويحلها بصفة مباشرة.

■ بمعنى أن لها أهدافاً سياسية في الأساس؟ – بالطبع اكتسبت تلك المظاهرات والاعتصامات أغراضاً سياسية والأغراض السياسية لا يمكن أن ترقى وستظل في حجمها الضيق جداً لإكسابها مطامع سياسية غير مشروعة، وقد تكون مدعومة من الخارج، وستأخذ وقتها وستنتهي وهي ظاهرة ومعظم البلدان العربية تتعرض لمثل هذه الظواهر، وهي بسيطة ولا يجب أن نعطي لها أكثر من حجمها البسيط، وهم ناس ضاعت عليهم مصالح ويحلمون بإعادة هذه المصالح.

فئة باغية

■ ولماذا تروج للكراهية بين أبناء الوطن الواحد إذا كانت سياسية ؟

– إنها فئة باغية من زمن غابر، ولا يزال يطمح وهو في الحقيقة انتهى، وبدأ مع نبوغ جيل الوحدة يغرق في أوهامه وهم كالغريق الذي يحاول أن يمسك بقشاشة على وجه البحر.

لن يستطيعوا زرع ثقافة الكراهية بين الجيل الجديد الذي هو جيل وحدوي وجيل نعقد عليه بمشيئة الله الآمال الكبيرة للمحبة، والبناء، وجيل الوحدة، وهذه الثقافة التي يروجون لها عابرة ولا مكان لها في وطن الثاني والعشرين من مايو ٩٠م.

■ عالجت الحكومة أوضاع «٦٢ » ألفاً في الأمن والقوات المسلحة والأراضي وبأثر رجعي.. لكن المظاهرات مستمرة؟

– لقد قلّت كثيراً بعد تدخل الرئيس ومعالجتها وهناك فرق بين الحقوق والخروج عن الثوابت، ولكن صدر الرئيس الواسع واحتضانه للشعب اليمني الكبير ربما يتسامح في كل شيء، ويتحمل فوق كل شيء، وإن خرجت هذه المطالب عن مسارها القانوني، وعموماً أرضى الرئيس الجميع ومن لم يرضَ فإن له غرضاً سياسياً، والغرض السياسي له وقت محدود وسينتهي في الوقت المحدود إن شاء الله تعالى، ومن يقول أن له تأثيراً هي مدة محددة جداً والناس يعرفون والشعب اليمني شعب قوي يدافع عن وحدته ويدافع عن كرامته وعزته، وجيل الوحدة هو يتصدر الآن وهو في ظل الاستبدال السكاني، ومستويات الأعمار وعلى الكثير نعطي هؤلاء المتربصين بالوطن أشهر قليلة وسيصبح لا مجال لهؤلاء الأشخاص وأصبح الجيل هو جيل الوحدة تماماً.

مصالح ضيقة..!

■ باعتقادك من يغذي هذه المظاهرات؟

– طبيعة الحياة هي مصالح وهي كذلك هدفها الإعاقة، والمشكلة مرت باليمن ظروف لم تصبح معها الوحدة سهلة فالوحدة أرضت طموحات الشعب اليمني، لكنها أضرت بمصالح أناس على المستوى الداخلي، وعلى المستوى الخارجي، وهذا طبعاً ربما أثر على سلوك ذوي الشخصيات الضيقة في أداء الحكومة في المستويات الإدارية المختلفة في الوزارات لكن قوة الوحدة هي أكبر من الجميع.

■ و هل أعاق المشترك بركوبه هذه الموجه تنفيذ برنامج الرئيس؟

– نعم أثرت في تنفيذ البرنامج الانتخابي ولا تزال تؤثر إلى أن يحقق النصر الكامل على ضعفاء النفوس في جميع المستويات فلا زلنا نقابل أناساً نفوسهم ضيقة.

> **مبادرة التعديلات الدستورية تمثل قمة النضوج السياسي**

■ كيف تقيم دعوة الرئيس لقيادات المعارضة في الخارج لممارسة العمل السياسي في الداخل؟

– الرئيس علي عبد الله صالح دعا الجميع ورحب بهم بصدره الواسع وثقته بنفسه وثقته بالحزب الحاكم وثقته بشباب البلد وثقته بشعب اليمن ولكن السيئ دائماً هو الذي يظهر في الصورة وإنما الحسن لا يظهر، فالسيئ سواء كان واحداً في المائة أو نصفاً في المائة أو ربعاً في المائة يظهر وتسعة وتسعين ونصف في المائة لا يظهر، فالمشغول بالبناء والتنمية والنهوض ماشي في شغله وماشي في عمله، وماشي في تنميته، فالسيئ هو الذي يحاول أن يظهر و تدفعه مصالحه ويقبض قيمة ظهوره، له مصالح فهو يزعم ويحاول دفع الناس للتأثير على مجريات الأمور لنيل مصالحه، ولا تعتقد أن هذه المظاهرات تابعة له وإنما ركبها سياسيون ذوي مصالح خاصة لتحقيق أغراض ومظاهر اقتصادية معينة، كان الواجب أن لاّ يركب هذه الموجه هؤلاء السياسيون ويتركوها تعالج بطريقة قانونية دون مزايدات وإثارة وتصوير البلد بأنه غير مستقر خدمة لمصالح حزبية ضيقة.

صناديق الانتخابات

■ الإصلاح كقائد للمشترك ومن بعده الاشتراكي يروجون لهذه المظاهرات بأنها نضال سلمي للتغيير؟

– إن من يعتقد أن المظاهرات التي حدثت طوال سبعة أشهر تقريباً هي نضال سلمي فهو واهم، فالنضال السلمي ووسيلة التغيير الحضارية والديمقراطية هي صناديق الانتخابات، ولو كان فعلاً معظم الشعب يتبنى سياسات أو مبادئ أو برامج أحزاب المشترك لصوت لهم في الانتخابات، وهنا يكمن النضال السلمي أما كون الشعب أعطى ثقته لقائده وحزبه الحاكم فالمظاهرات تصبح نوعاً من العبث إذا كان هدفها تغيير النظام ،في ظل الديمقراطية التي نعيشها، فكم هو معروف في الديمقراطية أن المعارضة تتظاهر من أجل ظواهر معينة وحقوق ومطالب دون المساس بالثوابت أو توفير التغطية الإعلامية لمن يمارسون ذلك فهنا تصبح استغلالاً سيئاً للديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، فالمظاهرات والاعتصامات ليست على تغيير حاجة قررتها الانتخابات، وهناك فرق كبير لمَّا أمارس عملاً ديمقراطياً أنا ممكن أعبر عن رأيي كداعم للشعب عن ظاهرة اقتصادية معينة، سياسية سعرية معينة لي رأي فيها أنزل الشارع وأعبر عنها بطريقة سلمية، لكن المشترك يريد الحكم وليس خدمة مصالح الناس وهذا ليس عملاً أخلاقيا، فهذه الأحزاب الخمسة فشلت فشلاً ذريعاً في الانتخابات وهي مجتمعة نظراً لأن الشعب لا يراها على مستوى تحمل المسئولية فهي تعيق التنمية في سبيل الحكم وليس هموم المواطنين كما تزعم.

■ يقولون إنهم يحركون الشارع بالمظاهرات ولكنهم لا يتحكمون بالخطابات التي تصدر عنها كالإساءة للوحدة والمناطقية وتغذية الكراهية؟

المسترزقون..!!

– هنا يصبح الكلام عن تحريك الشارع كلام فارغ.

■ هناك أصوات تنصب نفسها للتعبير عن أبناء الجنوب؟

– كما قلت لك هؤلاء ضعاف نفوس ضاعت مصلحتهم من يريد أن يفتت وحدة اليمن أو يريد أن يرجع بالتاريخ إلى الوراء فهو ضعيف نفس، لأن الشخص الوطني يهدف إلى توحيد العالم العربي، وربما في يوم ما إلى توحيد العالم الإسلامي، وليس من يتكلم عن محافظة وجنوب وشمال، ولكن ضعيف النفس يعتبر أن هذه الطرق مصدر رزقه، فهو محترف هذا الشيء علشان يحصل على لقمة عيش منه، ولن يجد أحداً يصرف عليه إذا لم يتكلم عن الجنوب والشمال وإنما احتراف مصدر رزق غير مشروع ومتى نسمو عن هذه الأشياء نصبح مجتمعاً مثالياً وطنياً ولا نقدم المصلحة الضيقة على مصلحة الوطن.

■ الاشتراكي يقول أنه يمثل أبناء المحافظات الجنوبية؟

– شعب الجنوب له قبائله وهي التي أعطت الثقة لرئيس الجمهورية في «٢٠» سبتمبر على انتشارهم في بطون الأودية والصحاري والقرى والمزارع وليس «شوية» ناس اعتموا بنظريات عتيقة جالسين في المدن، فهذا الحزب لا يعبر إلا عن أعضائه فقط فأبناء الجنوب يمنحون ثقتهم لمن يرونه جديراً بالتعبير عن همومهم ومصالحهم وغاياتهم.

□ ينشر بالتزامن مع «المؤتمر نت»